

خطة المملكة لـ "سعودة" القطاع الخاص وفق رؤية "2030"



فور برس - التقرير

منذ منتصف العام 2011، أطلقت المملكة العربية السعودية، عدداً من البرامج الرامية لاصلاح سوق العمل ورفع نسبة السعوديين العاملين بالقطاع الخاص؛ إذ عدلت نظام حصن التوظيف القائم بالقطاع الخاص، وألزمت قطاعات معينة بتوطين النساء، وفرضت غرامات على الشركات التي تعين عدداً من المغتربين أكبر من عدد موظفيها السعوديين.

وفي 15 أغسطس 2015، منعت وزارة العمل السعودية إصدار تأشيرات دائمة أو مؤقتة لاستقدام العمالة الأجنبية لتسعة عشرة مهنة، وتضمن القرار وقف تجديد رخص العمل لهذه المهن، ومنع الوافدين من العمل فيها وقصرها على السعوديين، وقالت مصادر إعلامية إن القرار شمل مهندساً ووطفائفاً، منها كبير إداري الموارد البشرية في المنشآت الحكومية والخاصة.

كما طال القرار مهن مدير شؤون الموظفين، ومدير شؤون العمل والعمال في المنشآت، ومدير علاقات الأفراد، وكاتب استقبال عام، وكاتب استقبال الفندقي، وكاتب استقبال المرضى، وكاتب الشكاوى، وأمين الصندوق، وحارس أمن خاص، والمعقب، والناسخ (مصلحة مفاتيح)، والمخلص الجمركي، والعاملات في مجال بيع المستلزمات النسائية.

ضبط القطاعات الاقتصادية والتنمية مع المساعي التي بدأتها المملكة خلال الشهور الأخيرة لضبط كافة القطاعات الاقتصادية والتنمية وفي

مقدمتها سوق العمل الذي أعطته الحكومة اهتماماً كبيراً، بدأت الوزارات والهيئات في اتخاذ عدة إجراءات ووضع استراتيجية تتضمن إعادة هيكلة هذا القطاع، بما يتوافق مع "رؤية 2030".

ورصدت وزارة العمل - وفقاً لتحليل أجرته على السوق - أن نسبة كبيرة من السعوديين لا يعملون في المهن الحرجية، إذ أظهرت تحليلات الوزارة سيطرة الوافدين على عدد من المهن، وفق ما أكدته وزير العمل الدكتور مفرج الحقاني.

وقال الحقاني في كلمته لتدشين "البوابة السعودية للموارد البشرية وبرنامج الشهادات المهنية الاحترافية" بالرياض، إن "الوزارة أجرت دراسة تحليلية حول مساهمة السعوديين في سوق العمل، وحددت الفجوة في مسألة الانكشاف على عدد من المهن، وكيفية ضمان الأمان المهني".

ولفت إلى أن نطاقات الموزون لا يهدف فقط إلى توظيف السعوديين، وإنما زيادة التوظيف في المواقع الملائمة والأكثر إنتاجية، نافياً وجود نية لتمديد المهلة المعطاة لتوطين قطاع الاتصالات، إذ يعاني السوق من عدد من المخالفات العمالية.

"السعودة" وفق رؤية 2030

لجان وزارة العمل، مؤخرًا، إلى تعزيز برامج السعودية في القطاع الخاص، من أجل خفض معدل البطالة البالغ حالياً 11.5 في المئة، وذلك بعد مواجهة صعوبات في توفير وظائف لل سعوديين في القطاع العام. ونفذت المملكة في الأشهر الأخيرة، عدة برامج بهدف توطين العمالة في قطاعات محددة، وأنشأت هيئة توليد الوظائف لمواطنيها، واقتصرت العمل في قطاع الاتصالات لأسوق التجزئة على السعوديين.

ومن المقترنات الأخرى التي أعلنت عنها العام الجاري، دراسة إغلاق المحلات الساعة ٩ مساءً، لتقارب بين مزايا القطاعين العام والخاص، لجذب المواطنين للعمل بالقطاع الخاص. وتُسابق المملكة الزمن، لخفض معدل البطالة بين مواطنيها، إلى 9% بحلول 2020 و7% في 2030، وفق خطة الإصلاح التي وضعتها.

القضاء على سيطرة الوافدين

قال مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" الدكتور عبد الكريم النجيفي، إن برنامج الشهادات المهنية الاحترافية سيكون أحد حلول منظومة وزارة العمل للقضاء على سيطرة الوافدين على بعض المهن الحرجية.

ولفت النجيفي إلى أن البرنامج يهدف إلى تشجيع وتحفيز القوى العاملة الوطنية للحصول على شهادة مهنية احترافية معتمدة في المجالات المطلوبة في سوق العمل، مبيناً أن الصندوق يعوض المستفيدن مادياً عن تكاليف الحصول على الشهادة المهنية بعد التحقق من صحة الشهادة.

وأشار النجيفي إلى أن البوابة السعودية للموارد البشرية تسعى إلى بناء مجتمع معرفي ومحظى عربي

متميز، يلبي احتياجات كل المهتمين بإدارة المواد البشرية عبر الاستخدام الأمثل والفعال لأحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وعن طريق بناء شبكة شراكات استراتيجية فعالة.